



كلمة دولة قطر

تلقيا

سعادة السفير الدكتور/ أحمد بن محمد المريخي
مدير إدارة التنمية الدولية - وزارة الخارجية

أمام

منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ المعني بمتابعة
تمويل التنمية

١٨ - ٢٠ أبريل ٢٠١٦

السيد الرئيس،

يطيب لي في البداية أن أتوجه لكم ببالغ الشكر والتقدير على كافة الجهود المبذولة للتحضير لهذا المنتدى. ويضم وفد بلادي صوته للبيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين يوم الاثنين الماضي.

السيد الرئيس،

تتعقد مداولتنا اليوم في وقتٍ تمثل فيه أمام التنمية تحديات هائلة تتمثل في عدم المساواة، والفقر المدقع والجوع، وازدياد تواتر الكوارث الطبيعية، وتصاعد النزاعات والتطرف العنيف، وتغيير المناخ، والحركة الواسعة للاجئين والمهاجرين التي هي الأكبر من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية.

ومما لا شك فيه، فإن غياب الاستقرار في الأسواق المالية العالمية، والاضطراب الذي تشهده اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية يُهددان الانجازات المحققة في مجال تمويل التنمية.

إن تحقيق مسعانا المشترك يتطلب منا جميعاً بذل المزيد من الجهود، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي، من أجل تذليل العقبات والتحديات المتعلقة بالتمويل وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة.

السيد الرئيس،

تُمثل خطة عمل أديس أبابا معلماً هاماً في الجهود المبذولة من أجل دعم وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتُعتبر أساساً متيناً لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، نؤكد بأن التنفيذ الناجح لهذه الخطة الطموحة يعتمد على تعبئة وتوافر الموارد على الصعيدين الوطني

والدولي على حدّ سواء، والاستخدام الفعال لهذه الموارد، والشراكات الناجحة لأصحاب المصلحة المتعددين بين القطاعين العام والخاص، من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد الرئيس،،،

تُقدّم دولة قطر المقترحات والتصورات والمساعدات الخارجية، كعضو فاعل في الأسرة الدولية بما يتماشى مع رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٣٠ التي تتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولقد أرست الرؤية الوطنية لدولة قطر أهمية الترابط الاستراتيجي بين الأمن والاستقرار وجهود التنمية الدولية والمساعدات الخارجية بشكلٍ جوهري، حيث لا يمكن إقامة برنامج تنموي مستدام دون توفر ظروف ومقومات الأمن والاستقرار. كما كانت وما زالت مسألة تمويل التنمية جزءاً بارزاً من أهداف السياسة الخارجية لدولة قطر، حيث قامت في هذا المجال بتقديم دعماً ملموساً لتمويل التنمية في الدول النامية.

السيد الرئيس،

نود أن نغتني هذه الفرصة لنؤكد التزامنا مجدداً بالوفاء بجميع التزاماتنا بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وكشريكٍ يُعَوَّل عليه في هذا المجال. إن الالتزامات بتمويل التنمية توفّرُ دون أدنى شك حيزاً هاماً لمواصلة المشاركة وإحراز المزيد من التقدم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، واحترام جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية. هذه هي روح توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، والتي عززتها أيضاً خطة عمل أديس أبابا.